International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

دور الزكاة في تعزيز التنمية المستدامة: تقييم تحليلي لإمكانات التطبيق في بوركينا فاسو

باري صديقي حسيني
أستاذ وباحث في العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أفريقيا الفرنسية العربية، مالي
barrys77fr@gmail.com

ملخص الدراسة (بالعربية)

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الزكاة في دعم التنمية المستدامة في بوركينا فاسو، في إطار بحثٍ يجمع بين التحليل الاقتصادي الإسلامي والمقاربة التطبيقية للتمويل الاجتماعي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ الزكاة -على الرغم من حضورها الواسع في المجتمعات المسلمة الأفريقية -لا تزال تُفهم غالبًا باعتبارها التزامًا ماليًا فرديًا، يُؤدَّى للمستحقين فقط، دون استثمار ما تنطوي عليه من وظائف اقتصادية وتنموية عميقة، ودون تفعيلها كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية القادرة على إحداث أثر هيكلي في بنية الاقتصاد والمجتمع. وبالاستناد إلى منهج تحليلي وتقييمي، تستعرض الدراسة الأبعاد الاقتصادية للزكاة ودورها في تحريك الدورة الإنتاجية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، والحدّ من الفقر والهشاشة الاجتماعية، إضافة إلى أثرها المحتمل في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقليل التقلبات المرتبطة بالاختلالات المالية. كما تقدّم الدراسة قراءة تطبيقية للسياق البوركينابي، مبرزةً الإمكانات الكبيرة لتفعيل الزكاة ضمن إطار مؤسسي قادر على التحصيل المنظّم، والإدارة الرشيدة للمصارف، وتوجيه الموارد نحو مشاريع تنموية ذات مردود مستدام. وتخلص الدراسة إلى أنّ الزكاة تمثّل نظامًا اقتصاديًا اجتماعيًا متكاملًا، يتجاوز حدود العبادة المالية إلى أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة متى ما توفّرت لها البنية التشريعية والمؤسسية الملائمة. وتوصي بضرورة ترسيخ الوعي بمقاصد الزكاة، وتطوير نماذج عملية لتطبيقها في بوركينا فاسو، بما يعزّز دورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في الارتقاء بالسياسات المالية ذات الطابع الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، التمويل الاجتماعي الإسلامي، التنمية المستدامة، بوركينا فاسو.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

The role of Zakat in promoting sustainable development: An analytical assessment of its potential application in Burkina Faso

Barry Sidiki Housseini
Professor and Researcher in Islamic Economics and Finance,
French-Arab University of Africa, Mali
barrys77fr@gmail.com

Abstract

This study seeks to assess the effectiveness of *zakat* in supporting sustainable development in Burkina Faso, within a research framework that combines Islamic economic analysis with an applied approach to social finance. The study is grounded in the hypothesis that *zakat*—despite its widespread presence in African Muslim societies—is still often perceived primarily as an individual financial obligation, discharged directly to eligible beneficiaries, without sufficient recognition of its profound economic and developmental functions. Consequently, it has not been adequately activated as an instrument of Islamic fiscal policy capable of generating a structural impact on the economy and society. Adopting an analytical and evaluative methodology, the study examines the economic dimensions of *zakat* and its role in stimulating the productive cycle, redistributing income and wealth, reducing poverty and social vulnerability, and potentially enhancing economic stability by mitigating fluctuations associated with financial imbalances. Furthermore, the study offers an applied reading of the Burkinabè context, highlighting the significant potential for activating *zakat* within an institutional framework capable of ensuring systematic collection, sound management of its designated channels of expenditure, and the effective allocation of resources toward development projects with sustainable returns. The study concludes that *zakat* constitutes an integrated socio-economic system that transcends the boundaries of a purely financial act of worship, evolving into a strategic tool for achieving sustainable development when supported by appropriate legislative and institutional structures. Accordingly, it recommends strengthening awareness of the higher objectives (*maqāṣid*) of *zakat* and developing practical models for its implementation

in Burkina Faso, in a manner that enhances its role in supporting economic and social development and contributes to the advancement of socially oriented fiscal policies.

Keywords: Zakat, Islamic Social Finance, Sustainable Development, Burkina Faso.

مقدمة الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدّ الزكاة أحد أهمّ الأدوات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لما تمتلكه من قدرة فريدة على الربط بين مقاصد الشريعة وحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وبرغم ما حظيت به الزكاة من دراسات شرعية واقتصادية واسعة، ما تزال أبعادها التنموية -خاصة في البيئات الإفريقية -محلّ حاجة ماسة إلى مزيد من التحليل والتقويم. وتبرز تحديات اقتصادية في بوركينا فاسو، ما يجعل البحث في الدور المحتمل للزكاة ضرورة علمية وعملية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الزكاة في دعم التنمية المستدامة، متى توفرت لها آليات مؤسسية واضحة وإدارة رشيدة. وتنطلق الدراسة من منظور اقتصادي إسلامي، وتوظف منهجًا تحليليًا يستند إلى النصوص الشرعية، والبيانات الاقتصادية والمالية، بغية تقديم تصور علمي، يُعيد تأطير الزكاة كأداة مركزية في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصاد. وستتمّ دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث أساسية على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للزكاة (ماهيتها وحِكمها الاقتصادية والاجتماعية وفلسفتها).
- المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو.
- المبحث الثالث: دور الزكاة في التنمية المستدامة، ومدى إمكانية تطبيقها في بوركينا فاسو.

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية البالغة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي، وما تمتلكه من قدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ تطبيقها في بوركينا فاسو لا يزال محدودًا، ويفتقر إلى الصيغة المؤسسية، الأمر الذي يقلل من أثرها الفعلي في معالجة الفقر، والحدّ من الهشاشة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما أنّ غياب البيانات الدقيقة حول حجم الزكاة المحصَّلة، وآليات استخدامها، يجعل تقييم دورها التنموي تحديًا حقيقيًا. وانطلاقًا من ذلك، تتمثل المشكلة الجوهرية لهذه الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية الزكاة في تعزيز التنمية المستدامة في بوركينا فاسو، نظريًا وعمليًا؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عددٌ من الأسئلة الفرعية، ومن أبرزها:

1. ما الأسس الشرعية والاقتصادية، التي تحدّد وظائف الزكاة الاقتصادية والاجتماعية؟
2. ما واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو، وما أبرز التحديات في مجال التنمية المستدامة؟
3. ما النموذج المؤسسي والآليات العملية الأنسب لتفعيل الزكاة كأداة للتنمية المستدامة؟

فرضيات البحث

1. للزكاة أثر إيجابي مباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز النشاط الإنتاجي.
2. في ظل غياب الآلية المؤسسية للزكاة، فقد يقلل من فعالية الزكاة ودورها التنموية في بوركينا فاسو.
3. يمكن تقدير حجم الزكاة السنوي وتوظيفه عمليًا؛ لتحقيق أثر ملموس في التنمية المستدامة إذا تمّ اعتماد نموذج مؤسسي فعّال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

1. **من الناحية العلمية:** تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية الإسلامية؛ من خلال إبراز الزكاة آلية فعّالة في التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة التوزيعية في السياق البوركيناي.
2. **من الناحية التطبيقية:** تقدم إطارًا عمليًا، يمكن أن تستفيد منه مؤسسات الزكاة، وصُنّاع القرار المالي في العالم الإسلامي؛ لتفعيل الدور التنموي للزكاة، وخاصة دول غرب أفريقيا التي لا تختلف كثيراً في سياستها المالية والاقتصادية.
3. **من الناحية الاجتماعية:** تُسهم في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي، والحدّ من الفقر والبطالة؛ عبر توجيه أموال الزكاة نحو مشروعات تنموية منتجة.
4. **من الناحية الاقتصادية:** تبرهن على قدرة النظام المالي الإسلامي في تعزيز التنمية المستدامة، ومواجهة الاختلالات الهيكلية، دون الحاجة إلى أدوات ربوية أو سياسات مالية تقليدية. وإبراز الزكاة كأداة اقتصادية متكاملة، وليس مجرد عبء أو عبادة مالية فقط.

أهداف الدراسة

1. تحليل الأسس الشرعية والاقتصادية للزكاة وأبعادها التنموية.
2. دراسة واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو وتحديد احتياجات المجتمع المستهدف.
3. اقتراح نموذج مؤسسي وآليات عملية لتفعيل دور الزكاة في التنمية المستدامة بالمجتمع البوركينابي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النظري، بهدف تأسيس إطار معرفي متكامل، يوضّح الأبعاد الشرعية والاقتصادية والاجتماعية للزكاة ودورها في تحقيق التنمية. كما تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع بعض المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في بوركينا فاسو، وتحليل اتجاهاتها ودلالاتها التنموية. ويهدف هذا المنهج المزدوج إلى ربط الإطار النظري للرؤية الزكوية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، بما يسمح بتقديم تقييم موضوعي لإمكانية تطبيق منظومة زكوية فعّالة في السياق البوركينابي.

مراجعة الأدبيات السابقة

شهدت الأدبيات المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بدور الزكاة كأدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في دول إفريقيا جنوب الصحراء، مع إبراز نماذج تطبيقية في سياقات مختلفة.

Muslim Faith (2020), Based Organizations and Social Welfare in Africa قدّم هذا الكتاب إطارًا تحليليًا موسّعًا لكيفية توظيف مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات في الرفاه الاجتماعي داخل مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء، وركّز المؤلف على آليات جمع الزكاة وتوزيعها ومأسستها، من خلال دراسة حالة شملت دول غرب إفريقيا، ووضّح دور المنظمات الإسلامية المحلية والدولية في سدّ فجوات الحماية الاجتماعية. وتوصل إلى نتيجة مفادها أن جزءًا كبيرًا من الزكاة لا يُوزّع عبر المؤسسات الرسمية، وإنما يتمّ توزيعه بشكل خاص، أو غير منظم بين الأفراد، ممّا يقلّل من تأثيرها الشامل.

وتناولت دراسة Lahjouji et al. (2018) أثر تنظيم الزكاة في تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية، مستندة إلى تحليل فقهي وتطبيقي، مع استعراض تجارب أربع دول إسلامية في إدارة أموال الزكاة. وأظهرت النتائج أن مأسسة الزكاة تسهم بفاعلية في الحدّ من الفقر، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية، تخلق فرص عمل

مستدامة، بما يجعل الزكاة أداة تنموية، قادرة على الانتقال من العطاء الإغاثي إلى التأثير الاقتصادي طويل الأجل.

وتناولت دراسة Muhammad et al. (2020) أثر نماذج الزكاة والوقف في الحدّ من الفقر بولاية باوتشي في نيجيريا خلال جائحة كوفيد-19، معتمدة على منهج نوعي في تحليل استجابات المؤسسات المحلية. وقد بينت النتائج أن تنظيم الزكاة والوقف وتوجيههما بكفاءة، تمكّن الفئات الفقيرة من مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة، مما يعزز مكانتهما كأدوات فاعلة للتنمية المستدامة في ظل الأزمات.

كما ركّزت دراسة Siti Nadiah Mohd Ali et al. (2022) على تكامل الزكاة والوقف في تمويل المشاريع الزراعية والحيوانية من خلال نموذج مجلس الشؤون الإسلامية (SIRC)، حيث بيّنت أن استثمار الأراضي الوقفية بتمويل زكوي، أتاح إنشاء مشاريع إنتاجية ناجحة. وخلصت الدراسة إلى أن التكامل المؤسسي بين الأداتين يعزّز الاستقلال الاقتصادي للفئات المستحقة، ويمكّنها من موارد تنموية مستدامة تتجاوز الدعم الاستهلاكي المؤقت.

أمّا دراسة: Mukhlishin et al. (2025) فقد تناولت تكامل الزكاة والوقف في دعم أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا عبر مراجعة أدبية نوعية، وخلصت إلى أنّ هذا التكامل قادر على معالجة الفقر والأمن الغذائي والتعليم، غير أن ضعف التنسيق المؤسسي والرقمنة يحدّ من أثره، مع إبراز الدور التحولي للتكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية.

الفجوة البحثية: تتفق الدراسات السابقة على أنّ الزكاة، عند تأسيسها وتوجيهها نحو برامج إنتاجية، تتحوّل إلى أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة. ورغم ما قدمته هذه الدراسات من إسهامات، يندر وجود بحوث تناولت دور الزكاة في بيئات منخفضة الدخل مثل: بوركينا فاسو، كما أنّ الزكاة كأداة للتنمية الإنتاجية المستدامة لم تُدرس في السياق البوركينابي [1]. ولذا يسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج مؤسسي، يراعي الخصوصية الاقتصادية والمؤسسية للدولة، ويستكشف إمكانات الزكاة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

[1] أكثر الأدبيات تعتمد غالبًا على نماذج ماليزيا وإندونيسيا، وهي دول ذات قدرات مؤسسية أعلى بكثير من دول غرب إفريقيا. وبالتالي تسعى هذه الدراسة لتقديم نماذج تطبيقية قابلة للتنفيذ في بيئة هشة اقتصاديًا.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للزكاة (ماهيتها وحِكمها الاقتصادية والاجتماعية وفلسفتها)

يُعدُّ موضوعُ الزكاة بشكل عام من المواضيع الأكثر دراسةً، وذلك لأهميتها على مختلف مستويات الاقتصاد كَكُلّ (الجزئي والكلي) [2]. ولقد اهتمّ الفقه الإسلامي بالزكاة وجعلها ركنًا من أركان الإسلام. وفي هذا المبحث ستتمّ مناقشة مفهوم الزكاة في اللغة العربية وفي الاصطلاح باعتبارها ركناً في الإسلام، وأداةً للتنمية والاستقرار الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الزكاة في اللغة العربية وفي الاصطلاح:

أولاً: تعريف الزكاة في اللغة العربية:

تعني كلمة (**الزكاة**) [3] في اللغة العربية بـ ((النماء والزيادة والبركة والطهارة والمدح والصلاح)) [4]. قال الإمام الماوردي رحمه الله: «الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ: النَّمَاءُ. وَقِيلَ: النَّمَاءُ وَالتَّطْهِيرُ؛ لِأَنَّهَا تُنَمِّي الْمَالَ وَتُطَهِّرُ مُعْطِيَهَا، وَقِيلَ: تُنَمِّي أَجْرَهَا، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: تُنَمِّي الْفُقَرَاء». [5]

وعلى الرغم من الجدل اللغوي حول الجذر التاريخي لكلمة «الزكاة» [6]، فإنّ التحليل الصرفي والدلالي يُرجّح انتماءها إلى الجذر العربي «زكا»، الذي يفيد الطهارة والنماء معًا، وهما دلالتان محوريتان في البناء المفاهيمي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي. أمّا التشابه مع ألفاظٍ ساميةٍ أخرى، كالآرامية والعبرية، فيُعدّ من قبيل الاشتراك اللغوي الناتج عن وحدة الأصل السامي، لا عن الاقتراض اللغوي المباشر.

ثانياً: تعريف الزكاة في الاصطلاح:

تُعرَّف الزكاة في الفقه الإسلامي بأنها حقٌّ واجب في أموال الأغنياء يُصرف إلى مستحقيه على وجه التعبد، وهي

---

[2] الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) من أهمّ فروع الاقتصاد، ويهتم بدراسة وتحليل سلوك الأفراد والشركات، بينما الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد الوطني الكلي، وبشكل مستقل عن الوحدات الاقتصادية الفردية؛ فهو يدرس القضايا الكلية للدولة؛ مثل القضايا ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي والتضخُّم والبطالة والنمو الاقتصادي والركود.

[3] لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (ج/14) ص: 358، ومختار الصحاح، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ص: 411). معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه حماد، ص: 185.

[4] الطهارة: لأنها تطهر مال المذكي من البخل والذنوب. وتسبب النماء والزيادة في ماله، ويبارك له فيعود بالنفع على الأفراد والمجتمع، فتعم البركات.

[5] الإنصاف، الماوردي، علي محمد، (ح/3)، ص: 177.

[6] يوجد نقاش علمي في بعض الدراسات اللغوية حول أصول العديد من الكلمات الدينية في اللغة العربية، حيث يُعتقد أن بعضها قد تأثر باللغات السامية الأخرى، مثل الآرامية أو العبرية، نظرًا للتقارب اللغوي والثقافي بين الشعوب السامية.

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

في جوهرها جمعٌ بين العبادة المالية وتحقيق التكافل الاجتماعي. وقد تعدّدت تعريفاتها باختلاف المدارس الفقهية، غير أنّها تجتمع على كونها فريضة مالية ذات وظيفة شرعية واقتصادية واجتماعية. وبالاستقراء نجد تعريفات المذاهب الفقهية على النحو الآتي:

أولاً: تعريف الحنفية: (حق واجب في مال المسلم يُفرض على المال الذي بلغ نصابًا معينًا، ومرّ عليه الحول، ويجب دفعه إلى مستحقيه الذين حددهم الشارع في القرآن الكريم) [7].

ثانياً: تعريف المالكية: (إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه) [8].

ثالثاً: تعريف الشافعية: (اسمٌ لما يُخرَج من مالٍ أو بدنٍ على وجه التعبُّد لله تعالى، بإعطاءٍ لمن يستحقه شرعًا) [9]

رابعاً: تعريف الحنابلة: (حق شرعي واجب في المال، يُفْرَض على المال الذي بلغ نصابًا معينًا ومر عليه عام هجري كامل، ويُدفع إلى مستحقيه من الفقراء والمساكين وغيرهم من الأصناف التي حددها الشرع) [10].

ويتبيّن من خلال هذه التعريفات أنّ المذاهب الفقهية، على اختلاف تعبيراتها، تتفق على العناصر الجوهرية للزكاة، وهي:

1. أنّ الزكاة فريضة مالية واجبة، وليست عملاً تطوعيًا.
2. أنّ لها شروطًا متعلقة بالنصاب، وحولان الحول، ونوع المال.
3. أنّ مصرفها محدد شرعًا بثمانية أصناف منصوص عليها في القرآن.
4. اختلافٍ يسير في التركيز بين الجانب التعبدي والجانب المالي، وهو ما يعكس ثراء الفقه الإسلامي واتساع أبعاده التشريعية.

وبناءً على المقاصد العميقة للزكاة، يمكن تجاوز التعريفات التقليدية، التي تركز على إخراج المال للأصناف الثمانية، نحو تعريف أوسع، يعكس الوظيفة التنموية للزكاة. فالتعريفات التقليدية -رغم أهميتها، تراها «مالًا

[7] البدائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني (ج/2) ص:77. وعرفت الزكاة كذلك عند بعض الحنفية بأنّها: تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى). ينظر هذا في كتاب: الزكاة فلسفتها وأحكامها لعلي محمد العماري، ص: 50.

[8] فقه العبادات وأدلته على مذهب السادة المالكية، أحسن زقور، ص: 4

[9] منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، الإمام النووي، ص: 75. وللتوسع يمكن الاطلاع على كل من: المجموع شرح المهذب وتحفة المحتاج" للإمام ابن حجر الهيتمي و "فتح الوهاب" للإمام زكريا الأنصاري.

[10] المغني، ابن قدامة عبد الله بن أحمد، (ج/2) ص: 133

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

يُعطى» لتلبية حاجة فورية، بينما قد لا تحقق تحولاً جوهريًا في حياة المستفيد على المدى المتوسط أو الطويل. لذلك، يرى الباحثون المعاصرون أنّ الزكاة ليست مجرد تمويل مباشر للمحتاج، بل أداة اقتصادية واجتماعية، تعالج جذور الفقر، وتحقق تغييرًا تنمويًا مستدامًا. ويعزز هذا التوسع اللغوي للزكاة، حيث استخدم القرآن لفظ «الزكاة» دون الاقتصار على «المال»، دلالة على النماء والطهارة والزيادة، ما يجعلها وسيلة لتنمية الفرد والمجتمع. ومن هذا المنطلق المقاصدي، تمكننا إعادة تعريف الزكاة على النحو التالي: «الزكاة قِسطٌ مُقدَّر شرعاً، يُؤخذ من مالٍ مخصوص، ويُوجَّه بقصد تحقيق النماء والزيادة والتزكية، إلى جهات محددة، ووفق شروط معينة ومنضبطة»

ويُراد بـــ **(القسط المقدّر شرعاً):** الحدّ الذي حدّده الشرع، والذي لا تجب الزكاة في المال دونه. وأمّا **(المال المخصوص):** فهو الأموال التي نص الشرع على وجوب الزكاة فيها، كالنقدين، وعروض التجارة...

أمّا **(قصد النماء والزيادة):** فإنّه يشمل نماء مال الغني وبركته، وتنمية قدرات الفقير حتى ينتقل من الحاجة إلى الكفاية، إضافة إلى نماء المجتمع عبر دورة اقتصادية أكثر عدالة. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر البركة في المال المزكي، وعبر الاستثمار الموجّه للمال. وأمّا **(التزكية):** فهي تطهير نفس الغني من الشحّ والتعلق بالمال، وتطهير نفس الفقير من الحسد أو التطلّع لما في أيدي الناس، مع تخفيف وطأة الفقر وصولًا إلى حدّ الكفاية.

الفرع الثاني: الحِكمة من مشروعية الزكاة:

تجدر الإشارة إلى أن العِلّة الجامعة في جميع العبادات هي إظهار العبودية لله تعالى وامتثال أوامره، تحقيقًا للغرض الذي بينه سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [11]. وأكّد الإمام الشاطبي أنّ كل حكم شرعي يعكس حق الله تعالى في التعبد له، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه [12]. وبما أن الزكاة شرعت أساسًا كعبادة، فهي تحمل في الوقت ذاته حكمًا عظيمة قصَدها الشارع، والتي أجملها العلماء في أغراض اجتماعية واقتصادية وتربوية [13]. وفيما يلي أبرز هذه الحكم، بما يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة [14]:

1. **تحقيق التكافل الاجتماعي:** تعد الزكاة أداة أساسية لإعادة توزيع الثروة، وتقليص الفجوة بين الأغنياء

[11] سورة الذاريات، الآية: 56
[12] الموافقات، الشاطبي إبراهيم بن إسحاق، (ج/ 2) ص: 4
[13] لقد حاول الشيخ حامد محمد العبادي في كتابه:" حِكم الشريعة وأسرارها-حاول-إفراد الحِكم المكنونة في كل مسألة متعلقة بالزكاة، مثل: حكمة مقادير الزكاة، حكمة صرف الزكاة لأصناف محددة، حكمة إسقاط الزكاة في الخيل والبغال والحمير..
[14] أفرد بعض العلماء تأليف عدة لحكم الزكاة ومقاصدها، وللاستزادة يمكن الرجوع إلى كل من: الزكاة ومقاصدها الشرعية ، لعلي محي الدين القره داغي، والزكاة في الإسلام ، لعبد الله بن سليمان المنيع، وأسرار الزكاة الإمام أبي حامد الغزالي، انظر ص: 58 من تحقيق وتعليق عبد العال أحمد من منشورات المكتبة العصرية ببيروت.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

والفقراء. ففي بوركينا فاسو، حيث يعيش نحو 40% من السكان تحت خط الفقر (INS, 2023)، توفر الزكاة دعمًا ماليًا مستدامًا للمحتاجين، مما يخفف معاناتهم، ويساهم في الحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدراسات إلى أنّ صرف الزكاة بشكل مؤسسي يعزز الأمن الاجتماعي ويحد من التوترات الناتجة عن التفاوت الطبقي [15].

2. **تطهير للمُزكي وللمال:** للزكاة دور مزدوج؛ فهي تطهر المال من البخل، وتمنع تراكم الثروة في أيدي قلة، كما تطهر نفس المكلّف من الأنانية، وتغرس فيه روح المسؤولية والكرم. وفي بوركينا فاسو، غالبًا ما تكون ممارسات الزكاة فردية وغير مؤسسية، مما يقلل من أثرها الاقتصادي، بينما تشير تجارب دول إفريقية أخرى إلى أنّ تنظيم الزكاة مؤسساتيًا يعزز أثرها التنموي بشكل كبير [16].
3. **ترسيخ الأخوّة الإسلامية:** تجسد الزكاة مفهوم الأخوّة بين أفراد المجتمع [17]، إذ يشعر الغني بمسؤوليته تجاه الفقير، مما ينشئ روابط اجتماعية قوية ويعزز التضامن المجتمعي. وفي الواقع البوركينابي، يمكن لبرامج زكوية منظمة أن تسهم في توحيد المجتمع المحلي وتقوية النسيج الاجتماعي، وهو أمر بالغ الأهمية في مناطق تعاني تفاوتًا اقتصاديًا وإقليميًا كبيرًا [18].
4. **النماء والبركة في المال:** يُشير البعد المقاصدي للزكاة إلى كونها وسيلة للنماء والبركة؛ إذ تُعزّز الاقتصاد المحلي، عندما تُستثمر أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية، مثل الزراعة أو التجارة الصغيرة أو دعم التعليم والصحة. ففي بوركينا فاسو، حيث يشكّل القطاع الزراعي العمود الفقري لاقتصاد السكان الريفيين، يمكن توجيه أموال الزكاة لدعم صغار الفلاحين ومشاريع الإنتاج الحيواني، بما يحقق دورة اقتصادية عادلة ويحدّ من الفقر المستدام. كما تُسهم الزكاة في تربية النفوس على العطاء، وتنمية روح الإيثار والتعاون، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. إنّ الزكاة ليست مجرد فريضة مالية تؤدى لتلبية حاجة آنية، بل تمثل أداة استراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالإسلام من خلال تشريعها لم يقصد مجرد العبادة الفردية، بل أراد تأسيس منظومة مجتمعية متكاملة، تقوم على التكافل الاجتماعي، وتحدّ من الفقر، وترسّخ الأخوّة بين أفراد المجتمع.

---

[15] Faith (2020 based organizations: humanitarian mission or religious missionary,Journal of International Humanitarian Action 5(1).

[16] حميدة، وآخرون (2018) تنظيم الزكاة من أجل تنمية الاستثمار: بين الواقع والتحديات، Journal of Islamic economics and finance,4(1) 97-117

[17] قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة التوبة، الآية: 71

[18] Adamu Abubakar Muhammad et al.(2020)International journal of Umranic Studies 3(1):35-42

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

وفي بوركينا فاسو يمكن للزكاة أن تتحول إلى رافعة تنموية مؤسسية، تسهم في بناء شبكة دعم اجتماعي فعّالة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بما يتوافق مع الأبعاد الأخلاقية والشرعية للتشريع الإسلامي. وصدق الله العظيم إذ قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [19]، تأكيدًا على حكمة هذا التشريع وعمق أثره المجتمعي الاقتصادي.

الفرع الثالث: فلسفة الزكاة ومفهوم الملكية في الاقتصاد الإسلامي:

في الفكر الاقتصادي الإسلامي، يُنظر إلى الإنسان باعتباره مستخلفًا على الموارد، لا مالكًا لها بالحق المطلق، إذ أنّ الملكية الحقيقية تعود إلى الله سبحانه وتعالى. وقد أنيطت للإنسان مسؤولية إدارة هذه الموارد بما يحقق مصالح المجتمع ويخضع لتوجيهات الشريعة، وهو ما يبرز من خلال مفهوم "الاستخلاف". وبموجب هذا المبدأ، يُلزَم المسلم بأداء المسؤوليات المترتبة على ما استخلف عليه، بما في ذلك إخراج الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية. وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ [20]. وقال الله تعالى أيضاً: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[21].

وتستنبط من هذه الفلسفة عدة مبادئ أساسية:

أ. الملكية ليست مطلقة للإنسان؛ فالإنسان مستخلف على أمواله وموارده، وواجبه أن يديرها بما يرضي الله ويحقق مصالح المجتمع.

ب. الزكاة كأداة لتحقيق الاستخلاف؛ فهي وسيلة لتقويم العلاقة بين الإنسان وماله، وتجسيد لمسؤولية المستخلف تجاه الفقراء والمحتاجين. ويترتب على هذا ضمان الإسلام توفير حد الكفاية لكل فرد (مبدأ الضمان الاجتماعي) [22]. وإلى هذا البعد أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ((إنّ الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم)) [23] متفق عليه.

---

[19] سورة الأنعام، الآية، 83. وقال تعالى في سورة يوسف ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.
[20] سورة الحديد، الآية: 7
[21] سورة النور، الآية: 55
[22] ويعني هذا المبدأ -في ظل فرضية دولة إسلامية: التزام الدولة بكفالة حدّ "الكفاية" لا حدّ الكفاف لكل مواطن.
[23] صحيح البخاري: كتاب: الشركة، باب: الشركة في الطعام والنهد والعروض، رقم الحديث: 2486، وصحيح مسلم: كتاب: فضائل الصحابة باب: فضل الأشعريين، رقم الحديث 2500.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

ت. الزكاة أداة للتنمية والعدل الاجتماعي؛ من خلال إخراج الزكاة، يتحقق توزيع عادل للثروة، ويُعزَّز التكافل الاجتماعي، ما يضمن استقرار المجتمع وازدهاره. ولا تقتصر وظيفة هذه المؤسسة في الفكر الاقتصادي الإسلامي على سدّ حاجة الفقير بالعطاء فقط، بل تمتد إلى إعطاء فرصة العمل للقادر عليه، وخلق فرص التوظيف بمنح الفقير رأس المال يبدأ بتجارة ينميها، وهذا من أهمّ أولويات الاقتصاد الإسلامي.

ث. للزكاة أثر روحي وأخلاقي؛ فهي تؤكد على القيم الأخلاقية السامية كالتواضع والشكر لله، وتعزز الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين.

الفرع الرابع: فلسفة الزكاة إزاء اللاندرة في الاقتصاد الإسلامي:

تشكل النَّدرة (**la Rareté**) جوهر المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي التقليدي [24]، في حين يقرّ الفكر الاقتصادي الإسلامي أنّ الله تعالى خلق من الموارد ما يغطي الحاجات البشرية، ويشبعها في كل زمان ومكان، قال المولى عز وجل: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[25]. وتتمثل أهمّ أسباب الندرة في منظور الاقتصاد الإسلامي:

أ. سوء توزيع الموارد :نتيجة الاحتكار والاكتناز والفساد.

ب. الإسراف والتبذير: عدم الاستخدام الأمثل للموارد.

ت. الظلم الاجتماعي: اللامبالاة بحقوق الفقراء والمحتاجين في الموارد.

وقد اعتبر الاقتصاد الإسلامي الزكاة من أهمّ حلول مشكلة الندرة، وعامل ناجع للتوجيه إلى الاستخدام الأمثل للموارد للتوزيع العادل وتحقيق الكفاية للجميع.

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي والبنية القطاعية في بوركينا فاسو:

تقع بوركينا فاسو في وسط غرب إفريقيا، بين خطي عرض (9.35 -15°) شمالاً. ويحدّها ست دولة، من الشرق النيجر، ومن الجنوب الشرقي بنين ومن الجنوب توغو وغانا، و من الجنوب الغربي ساحل العاج، ومالي من الشمال، وتصنف بوركينا فاسو من الدول ذات الدخل المحدود، ويعتمد اقتصادها على أربعة قطاعات:

[24] في الفكر الاقتصادي التقليدي العلاقة بين الموارد الاقتصادية والحاجات الإنسانية علاقة غير متوازنة، باعتبار نمو الحاجات الإنسانية بوتيرة أكثر سرعة من وتيرة نمو الموارد الاقتصادية.

[25] سورة إبراهيم، الآية: 34

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

(الزراعي والحيواني ثمّ المعدني والصناعي)، وقد بدأت تحرز بعض التقدم الاقتصادي والاجتماعي[26]، ففي (2024م) حقّق اقتصاد بوركينا فاسو نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 4.9%، بفارق واضح عن 3.0% في (2023م)، كما ارتفع نمو الناتج المحلي للفرد من 0.7% إلى 2.5, .% هذا التحسّن الاقتصادي مدعوم بشكل رئيسي بقطاعي الزراعة والخدمات، اللذين استفادا من تحسن الأوضاع الأمنية، وتناسق أحوال الطقس، وخاصة في ظل استراتيجية واضحة للدعم الحكومي للزراعة [27]، ومع ذلك، رافق هذا النمو ضغط تضخمي: ارتفع معدل التضخّم إلى 4.2% في (2024 م) مقارنة بِـ 0.7% في (2023م)؛ نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء المرتبط بتأخر موسم الأمطار والتقلبات في السوق [28]. ومن جهة المالية العامة: في (2024م) تقلّص العجز المالي من نحو 6.5% من الناتج المحلي إلى حوالي 5.6%، بفضل ضبط الإنفاق العام وتحسين تعبئة الإيرادات [29]. على الرغم من النمو الإيجابي الأخير، يبقى الاقتصاد بوركينابي عرضة لهشاشة هيكلية لأسباب كثيرة [30].

جدول رقم (1): توقّعات المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2027–2025)

المؤشر /الهدف	2023	2024	ملاحظة /توقع 2025–2027
نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP growth)	3.0%	4.9% (worldbank.org)	توجّه نحو ~5% على المدى المتوسط شرط تحسن الأمن والطاقة (worldbank.org)
نمو GDP للفرد (Per capita growth)	0.7%	2.5% (worldbank.org)	لدى الحكومة خطط استراتيجية للتحسين
معدل التضخم (CPI)	0.7%	4.2% (sahellibertynews.com)	من المتوقع أن يتراجع تدريجياً باتجاه أهداف منطقة WAEMU (globebanner.com)
معدل الفقر المدقع (Extreme poverty)	26-27% ≈تقديري	23.2% (news.sdgtalks.ai)	تراجع متوقع بمعدل ~1 نقطة مئوية سنوياً مع استمرار السياسات التنموية (globebanner.com)
العجز المالي من الناتج (Fiscal deficit as % of GDP)	~6.5%	~5.6% (sahellibertynews.com)	احتمال انخفاضه إلى ~4.7% في 2025 مع استقرار الإيرادات وخفض النفقات (worldbank.org)
النفاذ إلى الكهرباء (نسبة السكان / التغطية)	منخفض جداً (~ 19% وفق بعض التقديرات)	لا تحسن جوهري -ما زال دون المتوسط الإقليمي (africaenergymag.com)	إصلاحات في قطاع الطاقة مطلوبة، مع طموحات لتوسيع الطاقة المتجددة (africaenergymag.com)

[26] تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud) عن بوركينا فاسو عام 2023م.
[27] تقري البنك الدولي (2025): Burkina Faso Economic Update: Energy for Economic Growth
[28] تقرير: Burkina Faso: Economic Growth – World Bank reports improvement in 2024
[29] تحسّن ملحوس في العجز في الحساب الجاري بدعم ارتفاع أسعار الذهب وزيادة كبيرة في صادراته،
[30] اعتماد كبير على الزراعة والخدمات، ومحدودية البنية التحتية للطاقة، وضغوط تضخمية. لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة وشاملة، وقد أدركت الحكومة الحالية الحاجة إلى إصلاحات هيكلية قوية؛ فبنت لها استراتيجية متوسط وبعيد الأجل.

ملاحظة: يعرض هذا الجدول مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية لبوركينا فاسو خلال عامي 2023 و2024، مع توقعات أولية للفترة (2025–2027). وهذه المؤشرات تسمح برسم صورة دقيقة عن الوضع الاقتصادي الكلي للبلاد، واتجاهات النمو، والضغوط التضخمية، ومستوى الفقر، والوضع المالي للدولة، إضافة إلى البنية التحتية الأساسية كالكهرباء.

ويبيّن الجدول أنّ الاقتصاد البوركينابي في حالة تعافٍ نسبي بعد سنوات من الأزمات الأمنية والتحديات المناخية، لكنه لا يزال يواجه اختلالات كبيرة تتطلب سياسات اقتصادية وهيكلية مستمرة.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والتنموية:

شهدت بوركينا فاسو خلال العقد الأخير سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية، التي أثّرت سلبًا على التنمية الاجتماعية. فقد أسفرت هذه الأزمات عن تفاقم الفقر، ونزوح السكان الريفيين نحو المدن الكبرى، ممّا أدّى إلى انخفاض نسبي في الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار الغذاء، وبالتالي زيادة الضغوط على الأسر الفقيرة. وعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية، حيث انخفض معدل الفقر (Extreme Poverty) في (2024م) إلى 23.2% بعد أن كان أعلى، ما يعكس تراجعاً بمقدار (3) نقاط مئوية -رغم ذلك -لا يزال عدد الفقراء المطلقين مرتفعًا، إذ يُقدّر بنحو 5.5 مليون شخص من أصل 23 مليون نسمة [31]. ويبرز هذا الواقع ضعف مستويات التنمية الاجتماعية، ويُؤكد الحاجة إلى استراتيجيات فعّالة لمعالجة الفقر، والحدّ من التفاوت الاجتماعي، خصوصًا في المناطق الريفية المتأثرة بالنزوح والبطالة. ويمكن للزكاة أن تلعب دورًا محوريًا، كأداة اقتصادية واجتماعية لتعزيز التماسك المجتمعي، وتحفيز التنمية المستدامة. فهي تمثل وسيلة لإعادة توزيع الموارد، وتوفير حدّ الكفاية للأفراد الأكثر حاجة، ودعم المشاريع الاجتماعية والتنموية التي تخلق بيئةً أكثر استقرارًا وازدهارًا اقتصاديًا واجتماعيًا في بوركينا فاسو.

الفرع الثالث: فرص تنموية انطلاقًا من الزكاة:

تشكّل الزكاة -بصفتها أحد أهمّ أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي -آلية فعّالة يمكن أن تسهم في معالجة التحديات التنموية، التي يواجهها الاقتصاد البوركينابي، لا سيما في ظل ارتفاع معدّلات الفقر، وضعف التنمية المستدامة. وتشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة (World Bank, 2024; IMF, 2023; UNDP, 2022) إلى أنّ الاقتصادات الهشّة التي تعاني من ضعف الحماية الاجتماعية، وارتفاع المخاطر المناخية والأمنية،

[31] تقرير البنك الدولي (2025): Burkina Faso: Energy Fuels Economic Growth

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

تحتاج إلى أدوات تمويل مكمّلة قادرة على الوصول إلى الفئات الهشة بكفاءة أعلى مما توفره الآليات الحكومية التقليدية. وهنا يبرز دور الزكاة كأداة مالية ذات طبيعة اجتماعية وتنموية قادرة على دعم النمو الشامل.

أولاً: الزكاة كأداة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية:

تشير تقارير البنك الدولي (World Bank, Social Protection Review, 2024) إلى أنّ النظم الاجتماعية في بوركينا فاسو تعاني من ضعف الاستهداف، وتشتّت البرامج، وقصور القدرة على تغطية الفقراء، رغم أن الدعم الاجتماعي يمثل نحو 2.6٪ من الناتج المحلي. وفي ضوء محدودية المالية العامة، تصبح الزكاة مصدراً تمويليًا مكملاً يمكن أن يسد فجوات الإنفاق الاجتماعي عبر:

1. توفير تحويلات نقدية وعينية للفقراء والنازحين داخليًا، الذين يتجاوز عددهم (2) مليون شخص [32].
2. تعويض الصدمات الاقتصادية والمناخية التي تؤثر على الأمن الغذائي، وخاصة في البيئات الزراعية المعتمدة على الأمطار.
3. دعم سبل العيش الأساسية في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الخدمات الحكومية.

وقد أظهرت تجارب دول مثل: (ماليزيا وإندونيسيا) أنّ دمج الزكاة في نظم الحماية الاجتماعية يرفع كفاءة الاستهداف بنسبة تصل إلى 30٪ مقارنة بالبرامج الحكومية وحدها [33].

ثانياً: تمكين الفقراء عبر الزكاة وتحويلهم إلى فاعلين اقتصاديين:

تؤكّد الأدبيات الاقتصادية [34] أنّ الزكاة لا تقتصر على المساعدات الاستهلاكية، بل يمكن أن تتحول إلى وسيلة لتمويل مشاريع إنتاجية صغيرة ومتناهية الصغر، ممّا يساهم في تحويل الفقراء من متلقّين للدعم، إلى مشاركين نشطين في عملية الإنتاج. ويعد هذا النموذج ملائمًا بشكل خاص لاقتصاد بوركينا فاسو الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الزراعة الصغيرة والحرف. ومن أهم مجالات التمكين الاقتصادي الممكنة: (تمويل المشاريع المدرة للدخل في الريف: تربية المواشي، التجارة البسيطة، الصناعات الغذائية، الحرف، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي: البذور، الأدوات الزراعية، شبكات الري منخفضة التكلفة) [35].

[32] UNHCR, the refugee agency, Burkina Faso operational update, April- June 2025
[33] (IRTI-IsDB, 2021; Beik & Arsyianti, 2020)
[34] محمد عمر شابرا(2617) تقرير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI) التابع للبنك الإسلامي للتنمية
[35] أثبتت التجارب العملية في كل من: السودان والأردن وإندونيسيا (Mohamed et al., 2020; Hassan et al., 2019) قدرة مشاريع الزكاة الإنتاجية على رفع دخل الأسر بنسبة بين 20–70٪ خلال ثلاث سنوات.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

ثالثاً: الشراكة المؤسسية بين الدولة ورابطة اتحاد الجمعيات الإسلامية لإدارة الزكاة:

توصي منظمات التنمية (OECD, 2019; IsDB-IRTI, 2022) باعتماد نماذج حوكمة تشاركية لإدارة الزكاة بين الدولة (الإطار التنظيمي والسياسات العامة) والمؤسسات الدينية (الالتزام الشرعي والثقة المجتمعية) ومن جانب آخر بين منظمات المجتمع المدني (الوصول الفعّال للمناطق الهشة). وهذه الشراكة أثبت نجاحها في بلدان مثل: نيجيريا وتركيا. إنّ توظيف الزكاة في بوركينا فاسو يشكّل رافعة تنموية مساندة قادرة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أوضح تقرير التنمية الإسلامية (IsDB Development Report, 2023) أنّ دول الساحل الإفريقي، تمتلك فرصة كبيرة في توظيف التمويل الاجتماعي الإسلامي لتعزيز التنمية في البيئات الهشة.

المبحث الثالث: تحليل دور الزكاة في التنمية المستدامة، ومدى إمكانية تطبيقها في بوركينا فاسو

الفرع الأول: الزكاة كآلية لإعادة توزيع الدخل وتعزيز التكافل الاجتماعي:

تشير الأدبيات الاقتصادية الإسلامية إلى أنّ الزكاة تشكّل منظومة عادلة لإعادة توزيع الثروة، لأنها لا تستهدف رأس المال المنتج بقدر ما تركز على الفوائض المالية، التي لا تدخل في الدورة الاقتصادية المباشرة (Chapra, 2016) وتبيّن تقارير البنك الإسلامي للتنمية (2020) أنّ الدول التي اعتمدت إدارة مؤسسية للزكاة، تمكّنت من تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية وتخفيض فجوات التفاوت بين الطبقات[36]. وفي حالة بوركينا فسو، يمكن للزكاة -إذا نُظّمت وفق معايير حوكمة واضحة -أن تساهم في:

أولاً: إعادة توزيع الدخل: يُلاحظ أنّ أحد أهمّ آليات تأثير الزكاة في إعادة توزيع الدخل، يتجلى في إعادة تشكيل دالة الاستهلاك داخل المجتمع. فخلافًا للتصور الوضعي الذي تفترض فيه دالة الاستهلاك وجود ميل ابتدائي موجب للاستهلاك يبدأ من نقطة تقاطع مع المحور الرأسي، فإنّ الاقتصاد الإسلامي -عند تحقق حدّ الكفاية للفقراء عبر الزكاة -يُعيد رسم هذه الدالة على نحوٍ مختلف. إذ تبدأ دالة الاستهلاك من نقطة الصفر، ولكنّها تظل منطبقةً على خطّ الدخل حتى الوصول إلى مستوى **"دخل الكفاية"**، حيث تتساوى قيمة الدخل مع الاستهلاك، قبل أن تتغير الميل بعد ذلك. ويعود هذا التحول البنيوي إلى الطبيعة الخاصة

[36] وفقًا لتقرير أصدرته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إذا تمّ جمع الزكاة بشكل منتظم وفعال في جميع الدول الإسلامية، يُمكن توفير حوالي 200 مليار دولار سنويًا، وهو مبلغ كافٍ لتغطية احتياجات الفقراء بشكل كبير وتقليل نسبة الفقر عالميًا.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

لتوزيع الزكاة، إذ تُؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة الذين يتمتعون عادةً بميل حدي منخفض للاستهلاك، وتذهب إلى الفقراء والمساكين ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك. ويترتب على ذلك ارتفاع مباشر في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم انتقال أثر هذا الطلب إلى السلع الإنتاجية المرتبطة بعملية تصنيعها، وهو ما يؤدي إلى تنشيط الدورة الإنتاجية ورفع الناتج القومي وتحسين مستويات التشغيل.

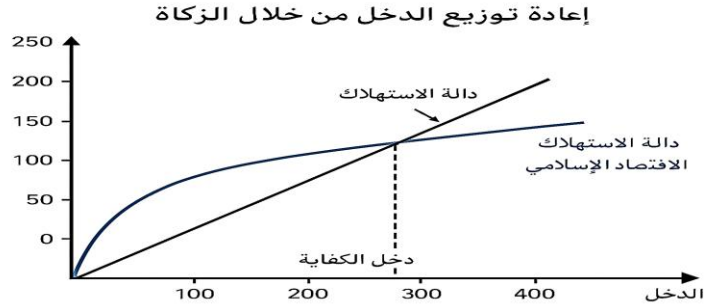

رسم بياني (1)

من خلال الرسم البياني السابق اتضح لنا الفرق بين دالة الاستهلاك الوضعية والدالة الإسلامية في ظل تطبيق الزكاة، وكيف يؤثر حدّ الكفاية في إعادة تحديد نقطة الانطلاق وميل الدالة. ويتوقف هذا على مجموعة من العوامل أهمّها: نسبة الفقراء، مستوى الحاجة، كيفية توزيع أموال الزكاة بين الاستهلاك والدخل والاستثمار، والمبالغ المخصصة لكل مصرف. وفي المجتمعات ذات الشريحة الواسعة من الفقراء -كما هو الحال في بوركينا فاسو -يكون أثر الزكاة في رفع الميل للاستهلاك، وتنشيط الطلب الكلي أكثر قوة ووضوحًا.

ثانياً: تعزيز التكافل الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر في المجتمع:

يعرف التكافل الاجتماعي في أبسط صوره مصوغاً حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية وفق تعاليم الاقتصاد الإسلامي، ومستوحى من مقاصده العليا، -يعرف بأنه التزام كل أفراد المجتمع جميعًا برعاية بعضهم البعض، وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية. يعتمد هذا المفهوم على قيم العدل في التوزيع، الرحمة، والتعاون، كما يتجسد في صيغ تمويلية إسلامية من أهمّها: (الزكاة، الصدقات، والوقف، الهبة...) [37]. وهو مبدأ عظيم جاء به الإسلام، وقد يشمل التعاطف المعنوي والمادي، والعمل به من قبيل تطبيق نصوص قرآنية، وأحاديث نبوية، تعبر عنه كقوله تعالى:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ

[37] الإسلام والضمان الاجتماعي، محمد الشوقي، ص: 21

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[38]. وقال تعالى أيضاً: ﴿وتعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ﴾[39]. وقال المصطفى عليه صلوات ربي وسلامه (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) متفق عليه [40].

وباعتبار أنّ المتغيرات الاقتصادية تتأثّر ببعضها البعض، وكذلك تتأثّر بالجوانب الاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة، فإنّ إخراج الزكاة وصرفها لمستحقيها، سيسهم في القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة، وبالتالي زيادة الإنتاج بإقامة مشروعات جديدة لتوفر مستلزمات الإنتاج، أو بتوسع المشروعات القائمة، وهذا من شأنه الحدّ من البطالة، وتعزيز التشغيل، بالإضافة إلى زيادة مستوى الدخل وبالتالي مستوى الادخار فالاستثمار. وعليه فإنّ تطبيق الزكاة كأداة لتحقيق التكافل الاجتماعي، يتأثر ببعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال هذا التقديم يبرز سؤال جوهري الذي سيجيب عليه هذا المبحث: ما أثر الزكاة في تعزيز التكافل الاجتماعي، وتحقيق مناخ اجتماعي مستقر، وتخفيض معدلات الفقر في المجتمع.

الفرع الثاني: الزكاة كأداة للتنمية المستديمة:

أولاً: تحفيز الأموال العاطلة:

الزكاة تحفز الأموال العاطلة على استثمارها في الأجل الطويل [41]، وذلك بدلا من اكتنازها، فهي تدفع أصحاب هذه الأموال إلى توجيهها نحو سبل الاستثمار المختلفة. وترك هذه المدخرات والأموال المكتنزة عاطلة بدون استثمار، يجعل الزكاة تقتطع منها دورياً حتى تصل إلى أقل من النصاب بقليل حيث تعفى حينئذ من الزكاة. وأثر الزكاة في منع الاكتناز في الأجل الطويل له بُعده من حيث السلوك الإيجابي للأفراد في عدم ترك أموالهم عاطلةً، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار، وهذا يدفع عمليه التنمية الاقتصادية. والشكل التالي يوضح كيف تأكل الزكاة الأموال المكتنزة في المدى الطويل.

[38] سورة الحجرات، الآية: 10
[39] سورة المائدة، الآية: 2
[40] رواه الإمام البخاري في كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، حديث رقم (6011) ورواه الإمام مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، حديث رقم (2586).
[41] الزكاة في حالة المال العاطل فقط تأكل منه بنسبة معينة دورياً وهي :(2.5%) أما في حالة المحاصيل الزراعية فلا بد من دفعها وفي حالة الأنعام واجبة الدفع أيضا مما هو موجود. فالأثر محدود بحالة واحدة وهي حالة زكاة المال (العاطل) ولكنه لا ينطبق في حالة زكاة المحاصيل الزراعية أو أنواع الأنعام المختلفة أو عروض التجارة والركائز.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

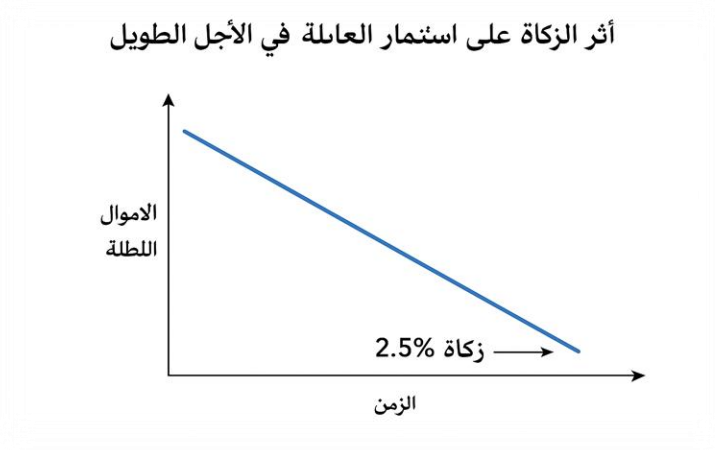

رسم بياني رقم (2): تناقص الأموال العطلة في حالة أداء زكاتها عبر الزمن

ثانياً: الزكاة كمحفّز للنشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الإنتاجية:

تجاوزت الدراسات الاقتصادية التصور التقليدي للزكاة باعتبارها أداة اجتماعية فقط، لتبرز دورها في تحفيز الإنتاج وتمكين الفقراء اقتصادياً. فقد أكّد كَهف (Kahf, 2018) أن توجيه أموال الزكاة نحو «تمليك وسائل الإنتاج» يُعدّ من أكثر صيغ الزكاة فاعلية في مكافحة الفقر، حيث يسمح للفقراء بالانتقال من مستهلكين للمساعدات إلى منتجين قادرين على خلق القيمة الاقتصادية. وفي حالة بوركينا فاسو، يظهر هذا التوجه أكثر إلحاحاً لأسباب منها:

1. اعتماد شريحة كبيرة من السكان على الزراعة التقليدية، التي تفتقر إلى المعدات والتمويل.
2. اتساع القطاع غير المنظم الذي يشكّل حوالي 60% من النشاط الاقتصادي، ويعجز غالباً عن الحصول على التمويل المصرفي في ظل شروط مُعقدة لدى الفقراء.
3. ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، رغم امتلاكهم مهارات مهنية يمكن استثمارها.

وتشير دراسات حديثة مثل Mukhlishin et al. (2025) إلى أنّ دمج الزكاة مع أدوات التمويل الاجتماعي الأخرى كـ الوقف والقرض الحسن يسهم في بناء منظومات اقتصادية محلية قادرة على خلق فرص عمل مستدامة. ويمكن تطبيق هذه النماذج في بوركينا فاسو عبر:

- توفير معدات زراعية صغيرة للفلاحين.

- تمويل مشاريع نسائية في الصناعات الغذائية والحرف التقليدية.
- دعم الشباب بمبالغ رأسمالية صغيرة تؤهلهم لإنشاء أنشطة تجارية بسيطة.

هذه الآليات لا تحسّن الدخل فحسب، بل ترفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع القاعدة الإنتاجية.

الفرع الثالث: مساهمة الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تُؤثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النقدية) وتُسهم في تحقيق استقرار نقدي واقتصادي [42]. استنادًا إلى ما سبق، يمكن عرض الفرضيات الأساسية باختصار على النحو التالي:

1. زيادة الطلب الكلي: الزكاة تُعيد توزيع الدخل من الأغنياء إلى فئات ذات ميل استهلاكي أعلى -ما يعزز الاستهلاك ويُنعش النشاط الاقتصادي.
2. تحفيز الادخار والاستثمار الشرعي: جزء من أموال الزكاة قد يُوظَّف في تمويل أنشطة إنتاجية أو تمويل مشاريع صغيرة، مما يرفع من فرص التشغيل والنشاط الاقتصادي.
3. ضبط السيولة النقدية والتضخم: عبر قنوات توزيع الزكاة وتنظيمها رسمياً، يمكن امتصاص جزء من السيولة الزائدة، فتساهم في تحقيق استقرار نقدي.
4. تعزيز مرونة الدولة والمجتمع في مواجهة الصدمات: خلال الأزمات الاقتصادية أو ارتفاع البطالة أو الكوارث، تعمل الزكاة كـ **«موازن تلقائي** (Automatic Stabilizer)**»**؛ إذ يؤدي تدفق الأموال إلى الفقراء إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي، وتخفيف الانحدار الحاد في النشاط الاقتصادي.

الفرع الرابع: أثر الزكاة في محاربة الفقر والحدّ منه:

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا (ماليزيا)، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر. وأكد المجمع على إمكانية توظيف أموال الزكاة في مشروعات صغيرة، مثل وحدات النسيج والخياطة المنزلية والورش المهنية الصغيرة، بحيث تكون مملوكة للفقراء والمساكين. كما جاز إنشاء مشروعات إنتاجية أو خدمية من مال الزكاة، وفقًا لقرار المجمع رقم 15(3/3).

[42] فاطمة الزهراء، لكريز (2023) أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مجلة الرشاد للتمويل الإسلامي (3)،1.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

هذا القرار يعكس أن الزكاة ليست مجرد إعانات عارضة أو مؤقتة، بل أداة إسلامية فعالة لمعالجة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي. ويُنظر الإسلام إلى الفقر على أنه مشكلة إنسانية قبل أن تكون اجتماعية أو اقتصادية [43]، ممّا يستدعي العمل على الحد منه بالوسائل الشرعية. وتبدأ معالجة الفقر في الاقتصاد الإسلامي بـــ:

1. الحث على العمل والكسب الحلال، والنهي عن الإسراف والتبذير.
2. الاهتمام بالإتقان وزيادة الإنتاج، ورفع التنمية الاقتصادية بالوسائل والأساليب المتعددة.
3. استخدام الزكاة كأداة فعّالة للسياسة المالية لتحقيق مبدأ حدّ الكفاية ومعالجة الفقر.

ووفقًا لتقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إذا تمّ جمع الزكاة بشكل منتظم وفعال في الدول الإسلامية، يمكن توفير حوالي 200 مليار دولار سنويًا، وهو مبلغ كافٍ لإحداث تنمية مستدامة في هذه الدول.

المبحث الرابع: تقدير إمكانية تطبيق الزكاة كأداة للتنمية المستدامة في بوركينا فاسو

الفرع الأول: أثر غياب الهيئة الزكوية في تحديد الفعالية التنموية للزكاة في بوركينا فاسو:

يفيدُ أكثرُ الأدبيات المعاصرة أنّ الآثار التنموية للزكاة – الاقتصادية والاجتماعية – تفترض ابتداءً وجود هيئة رسمية، تشرف على هذا المورد الشرعي، من حيث التشريع والتنظيم والتحصيل والتوزيع. فمعظم التحليلات التي تناولت أثر الزكاة في خفض مستوى الفقر، وتحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي؛ إنما بُنيت على فرضية وجود مؤسسة زكوية، تعمل وفق قانون واضح وآليات مراقبة وتخطيط. غير أنّ الواقع البوركينابي لا تتوفر فيه مؤسسة رسمية للزكاة، مما يثير السؤال الجوهري الآتي: ما مدى قدرة الزكاة – في غياب هيئةٍ مشرفةٍ عليها – على الإسهام في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في بوركينا فاسو؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن النظر إلى تجارب الدول الإسلامية وتقسيمها – وفق نمط الإشراف على الزكاة – إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1. دول لديها هيئة رسمية للزكاة: وهي الدول التي لها مؤسسة تتولى إدارة الزكاة بجميع مراحلها: جمعها، وضبط مصارفها، ووضع السياسات، ومراقبة الأداء، وتقديم تقارير سنوية. ومن أبرز هذه الدول: دول

[43] عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم، كان يدعو ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر). رواه البخاري رقم: 6376

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p16 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

مجلس التعاون الخليجي، حيث تُنظَّم الزكاة بقانون واضح وتُحصَّل بصورة منهجية.

2. دول تشرف فيها الحكومات على الزكاة بشكل غير مركزي: لا توجد فيها هيئة وطنية واحدة، لكن يوجد إشراف حكومي عام على أنشطة جمع الزكاة، التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات الخيرية المرخّصة [44]. ومثال ذلك :مصر؛ إذ تشرف وزارة الأوقاف على شؤون الزكاة والصدقات، بالتوازي مع الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية الكبرى المنتشرة في البلاد.

3. دول لا توجد فيها هيئات حكومية للزكاة: في هذه الدول يُترَك جمع الزكاة وتوزيعها للمجتمع المدني، ويعتمد بالأساس على مبادرات تطوعية تنفذها المساجد أو الجمعيات لمحلية دون إطار قانوني ملزم. ومن أبرز الأمثلة: معظم دول غرب أفريقيا، حيث تتولى الجمعيات الإسلامية المحلية وبعض المساجد جمع الزكاة وتوزيعها وفق إمكاناتها، من غير وجود جهاز رسمي يدير هذه الموارد على المستوى الوطني.

جدول رقم (2): بيان مستويات تأثير الزكاة

أمثلة الدول	طريقة إدارة الزكاة	الفئة	مستوى تأثير الزكاة على التنمية الاجتماعية	مستوى تأثير الزكاة على التنمية الاقتصادية	ملاحظات (بوركينا)
دول مجلس التعاون الخليجي	هيئة رسمية مركزية تدير جمع وتوزيع الزكاة وفق قوانين واضحة	الدول ذات هيئة رسمية للزكاة	مرتفع: برامج دعم شامل للفقراء والمحتاجين	مرتفع: تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفقر	غير مطبق مباشرة؛ نموذج يمكن الاقتداء به
مصر	إشراف حكومي على مؤسسات أو جمعيات غير حكومية لجمع الزكاة	الدول ذات إشراف حكومي غير مركزي	متوسط: الجمعيات تنشط في بعض المجالات، لكن التأثير غير شامل	متوسط: محدود التأثير الاقتصادي بسبب التوزيع غير المنظم	يشبه بعض الأنشطة في المدن الكبرى، لكن دون تنظيم رسمي كامل
غالبية دول غرب إفريقيا (بوركينا فاسو نموذجًا)	جمع الزكاة تطوعي من خلال أئمة المساجد والجمعيات المحلية	الدول بلا هيئة حكومية للزكاة	محدود: دعم محلي لبعض الأسر والمشاريع الصغيرة	محدود: تأثير على الاستقرار الاقتصادي أقل، وموزع بشكل غير متساوٍ	في بوركينا فاسو، المبادرات المستجدية والجمعيات الخيرية تساهم بشكل جزئي، لكنها غير كافية لتأثير شامل ومستدام

يوضح هذا الجدول الفئات الثلاث للدول الإسلامية حسب إدارة الزكاة، مع مستوى تأثيرها على التنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، مع إبراز الوضع البوركيناي [45].

[44] مثل جمعية الأورما: تقوم هذه الجمعية بجمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين في مختلف أنحاء مصر. وهي من أكبر الجمعيات في مجال العمل الخيري، وكذلك جمعية رسالة.

[45] غياب المؤسسة الزكوية في بوركينا قد يؤدي إلى: نقص التنسيق وتكرار المستفيدين وإهمال مناطق أخرى، وضعف البيانات وصعوبة التخطيط، ومحدودية الشفافية، وانخفاض الثقة، وغياب مشاريع إنتاجية ممولة من الزكاة. وهذا من شأنه انخفاض كفاءة وفعالية الزكاة. غير أن الواقع يُظهر أن حجم الزكاة غير المنظم يخفّض الفقر الموسمي، خصوصًا في رمضان والأعياد، ما يدل على الإمكانات الكامنة إذا أُنشئت هيئة رسمية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي والتنظيمي المقترح لتفعيل منظومة الزكاة في بوركينا فاسو:

يُعَدّ غياب إطار مؤسسي رسمي مُعتمد للزكاة في بوركينا فاسو من أبرز التحدّيات التي تحول دون توظيف هذا المورد الشرعي في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة. فالمؤسسات الخيرية والإسلامية القائمة – على أهميتها – تعمل خارج نسق مالي موحّد، ودون مرجعية تشريعية تضبط عمليات التحصيل والصرف والتقارير المالية. ومن ثَمَّ، فإن إنشاء منظومة زكوية فعّالة يستلزم تأسيس هيكل مؤسسي منسجم مع القوانين المالية والإدارية البوركينابية، وقادر على إدارة الزكاة وفق معايير الحوكمة والشفافية والفعالية، بما يعزّز الثقة المجتمعية والاستدامة المالية.

أولاً: الملامح العامة للإطار المؤسسي المقترح:

إنشاء هيئة وطنية للزكاة: يقترح إنشاء (الهيئة الوطنية للزكاة في بوركينا فاسو) كوحدة مؤسسية ذات شخصية اعتبارية، تتمتع بالاستقلالين المالي والإداري، ولمنحها الاعتراف بالمنفعة العامة -يجب أن تُنشأ بموجب: (قانون الجمعيات لعام 1990 (Loi n° 10/92/ADP)[46]. أو بمرسوم وزاري يصدر عن وزارة الإدارة الترابية أو وزارة الشؤون الاجتماعية، بموجبه تمنح الهيئة صفة مؤسسة ذات نفع عام (Utilité Publique)[47]. ويمكن أن تكون الهيئة تحت الإشراف العام لاتحاد الجمعيات الإسلامية في بوركينا فاسو باعتباره الممثل الأعلى للمسلمين في الدولة [48].

الارتباط بالمنظومة المالية والمصرفية للمصارف والفروع والنوافذ الإسلامية: تلتزم الهيئة بالنصوص المنظمة للمحاسبة العمومية في بوركينا فاسو وعلى رأسها:

أ. القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) الذي يفرض الشفافية، التخطيط القائم على النتائج، وتقديم التقارير.

[46] Loi n° 10/92/ADP du 15 décembre 1992 portant liberté d'association وهو القانون الذي ينظّم: تكوين الجمعيات، وإجراءات الإشهار، والرقابة عليها.

[47] هذا الإجراء قانوني ومطابق للأسلوب الإداري المتبع في بوركينا فاسو، والأساس القانوني صفة "Utilité Publique"لا تُمنح مباشرة بالقانون، بل لابد من مرسوم حكومي أو وزاري صادر عن: وزارة الإدارة الترابية واللامركزية أو وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني.

[48] اتحاد الجمعيات الإسلامية في بوركينا فاسو (Fédération des Associations Islamique du Burkina – FAIB) يعتبر نموذجًا متميزًا من نماذج العمل المؤسسي الإسلامي المعاصر في القارة الإفريقية، حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تجمع تحت مظلّتها ما تصل إلى (260) جمعية إسلامية بمختلف توجهاتها الفكرية والمذهبية، ضمن مشروع يسعى إلى توحيد الصفّ المسلم، وتنسيق الجهود الدعوية والاجتماعية، وتحقيق الشراكة الفاعلة بين المسلمين والدولة. تأسس الاتحاد رسميًّا في 24 ديسمبر عام (2005م).

ب. المعايير الدولية المعتمدة في بوركينا فاسو (IPSAS) والتي بدأ اعتمادها تدريجيًا في المؤسسات العمومية.

ت. المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لضبط الجانب الزكوي.

الفرع الثالث: وظائف هيئة الزكاة التنموية:

تضطلع هيئة الزكاة، من خلال وظائفها ذات البعد التنموي، بدور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر إعادة توجيه الزكاة من كونها أداة إغاثية ظرفية ذات أثر محدود، إلى رافعة اقتصادية واجتماعية فاعلة، تُسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، ودعم الاستقرار الاقتصادي المحلي. ويتسق هذا الدور مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدالة والتكافل، ومع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل. ولتحقيق هذه الوظائف التنموية، يتعين على الهيئة الزكوية اعتماد جملة من الآليات والإجراءات، من أبرزها ما يأتي:

- **أولًا: التحول من المقاربة الإغاثية إلى مقاربة التمكين الاقتصادي:**

ويتحقق ذلك من خلال توجيه جزء معتبر من الموارد الزكوية نحو برامج التمكين الاقتصادي المستدام، بدل الاقتصار على أنماط الإنفاق الاستهلاكي المؤقت، بما يفضي إلى تحويل المستفيد من متلقٍ دائم للزكاة إلى فاعل اقتصادي منتج. ويسهم هذا التوجه في الحد من الاعتماد المزمن على المساعدات، وتعزيز الاستقلال المالي التدريجي للأسر المستفيدة.

- **ثانيًا: تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:**

ويتم ذلك عبر إنشاء صندوق زكوي تنموي يُعنى بتمويل الأنشطة الحرفية والمهنية، والمشاريع الزراعية والأسرية، إضافة إلى المبادرات النسوية والشبابية المدرة للدخل. ويُراعى في هذا الإطار اعتماد صيغ تمويل شرعية مناسبة، من قبيل القرض الحسن، والتمويل العيني الإنتاجي، والمشاركة المحدودة في رأس المال، بما يضمن الاستدامة ويعزز فرص نجاح المشاريع الممولة.

- **ثالثًا: دعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي:**

وذلك من خلال استثمار زكاة الزروع والثمار في دعم صغار المزارعين، ولا سيما في المناطق الريفية، عبر

توفير المدخلات الزراعية الأساسية مثل البذور المحسّنة، والأسمدة، وأدوات الري البسيطة، بما يسهم في رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي المحلي.

- **رابعًا: تنمية رأس المال البشري:**

وتسهم الهيئة الزكوية في هذا المجال عبر تمويل التعليم الأساسي والتعليم المهني لأبناء الأسر الفقيرة، ودعم برامج التكوين التقني والتدريب المهني لفائدة الشباب العاطلين عن العمل، بما يعزز قابلية التشغيل ويرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

- **خامسًا: الإدماج الاجتماعي وتقليص الفوارق الاقتصادية:**

ويتحقق ذلك من خلال إدماج الفئات الهشة في الدورة الاقتصادية، ولا سيما الأرامل، وذوي الإعاقة القادرين على العمل، والنازحين داخليًا، عبر برامج دعم موجهة تراعي خصوصياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز العدالة الاقتصادية.

- **سادسًا: الاستدامة المؤسسية والمالية لمنظومة الزكاة:**

ويقتضي ذلك بناء آليات استثمارية مشروعة، وإرساء نظم حوكمة فعالة تضمن حسن إدارة الموارد الزكوية، وتحقيق استمرارية أثرها التنموي على المديين المتوسط والطويل، بما يعزز ثقة المجتمع ويكرّس الدور التنموي للزكاة كمؤسسة مالية اجتماعية مستدامة.

جدول رقم (3): ربط وظائف الهيئة بالتنمية المستدامة

الوظيفة الزكوية التنموية	الهدف التنموي المستدام	مجال التأثير	مؤشرات القياس المقترحة
التمكين الاقتصادي للفقراء	الهدف: القضاء على الفقر	اقتصادي – اجتماعي	نسبة الأسر الخارجة من دائرة الفقر – تطور الدخل السنوي
تمويل المشاريع الصغيرة	الهدف: نمو الاقتصاد	اقتصادي	عدد المشاريع الممولة – فرص العمل المستحدثة
دعم الأنشطة الزراعية	الهدف: القضاء على الجوع	زراعي – غذائي	تحسن الإنتاج الزراعي – الأمن الغذائي للأسر
تمويل التعليم والتكوين	الهدف: محاربة الجهل	بشري – معرفي	عدد المستفيدين من التعليم – نسب الاندماج المهني
إدماج النساء والفئات الهشة	الهدف: الاستفادة من جميع المجتمع	اجتماعي	نسبة النساء المستفيدات – الاستقلال الاقتصادي
تحسين الخدمات الصحية الأساسية	الهدف: الصحة الجيدة	صحي – اجتماعي	تخفيض الإنفاق الصحي للأسر الفقيرة
دعم الاستقرار المجتمعي	الهدف: الحد من عدم المساواة	اجتماعي – إقليمي	تقليص الفجوة بين المناطق
تنمية الاقتصاد المحلي	الهدف: تعزيز الاستدامة	محلي – مؤسسي	دوران الموارد داخل الاقتصاد المحلي

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

الوظيفة الزكوية التنموية	الهدف التنموي المستدام	مجال التأثير	مؤشرات القياس المقترحة
الحوكمة والشفافية الزكوية	الهدف: تقوية العدل وبناء مؤسسات قوية	مؤسسي	مستوى الشفافية – ثقة المجتمع
الشراكات المؤسسية	الهدف: تنوع شراكات	مؤسسي – تنموي	عدد الشراكات – حجم التمويل المشترك

تُظهر المعطيات الواردة في الجدول أنّ الزكاة، عند إدارتها عبر هيئة مؤسسية فعّالة، قادرة على الإسهام المباشر في تحقيق عدد معتبر من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز العمل اللائق، وتقليص أوجه عدم المساواة. ويُبرز ذلك الطابع الشمولي للزكاة كأداة مالية ذات بعد اجتماعي وتنموي متكامل.

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أنّ الزكاة -بما هي موردٌ شرعيٌّ ثابت، وآلية إعادة توزيع فعّالة -تمتلك قدرة كبيرة على الإسهام في التنمية المستدامة في التجربة البوركينابية، وخاصة في ظل وجود هيئة رسمية فيها، تتولى إدارة هذا المورد وإطاره التنظيمي. ومن جانب آخر بيّن التحليل أنّ بنية المجتمع المسلم في بوركينا فاسو، وانتشار الفقر، وتنامي الاقتصاد غير المهيكل، كلّها عوامل تجعل من تفعيل الزكاة أداة استراتيجية لتعزيز تنمية مستدامة، خاصة في ظل الأزمات الأمنية والنزوح الداخلي.

أولًا: أهم النتائج

1. ضعف فعالية الزكاة الحالية في بوركينا فاسو في دعم التنمية؛ لغياب إطار تنظيمي رسمي وقانوني، يشرف على ضبط الوعاء الزكوي، وجمع الموارد وتوجيها لمآ يسهم في التنمية المستدامة.
2. وجود استعداد اجتماعي قوي لدى المسلمين للتجاوب مع مشروع زكوي منظم، خصوصًا مع تجربة الجمعيات المحلية التي أظهرت أنّ الزكاة قادرة على تحقيق أثر مباشر في تقليل الفقر والمعاناة الإنسانية.
3. أثر الزكاة في محاربة الفقر والتنمية الاجتماعية يظهر بوضوح عند توظيفها في تمويل المشروعات الصغيرة، ودعم التعليم والمهارات، وتمكين الأسر المنتجة، وهو ما يتوافق مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي.
4. التجربة البوركينابية تكشف عن فجوة معرفية في تقدير الوعاء الزكوي وفي فهم الإمكانات الاقتصادية للزكاة، نتيجة غياب الدراسات الميدانية والبيانات الرسمية للحصيلة الزكوية.

ثانيًا: التوصيات

1. تأسيس هيئة رسمية للزكاة تتمتع بصفة قانونية، تتولى ضبط الوعاء الزكوي، وتنظيم عمليات التحصيل والتوزيع، وفق نظام مالي حديث ومراعي للخصوصية الدينية والتنمية المستدامة.
2. إعداد قاعدة بيانات وطنية للوعاء الزكوي، تشمل القطاعات التجارية والزراعية والمهنية، مع استحداث نظام تسجيل رقمي للمكلفين بالزكاة.
3. إطلاق صناديق زكوية متخصصة (صندوق الفقراء – صندوق التعليم – صندوق التمكين الاقتصادي – صندوق المشروعات الصغيرة)، بما يحقق الأثر التنموي المستدام.
4. تفعيل الشراكات بين الهيئة المقترحة إنشاؤها والمؤسسات الإسلامية، والبنوك الإسلامية في الدولة وفي دول الجوار، لاستثمار أموال الزكاة بطريقة احترافية.
5. توجيه جزء من أموال الزكاة إلى المشروعات الاقتصادية الصغيرة، التي تخلق فرص عمل، وتمكّن الأسر من الاعتماد على ذاتها بدل الاستهلاك السلبي.

ثالثًا: الآفاق المستقبلية التي فتحتها الدراسة

1. إمكانية بناء نموذج زكوي وطني، يناسب السياق الأفريقي ويصلح للتطبيق في الدول التي تعاني من غياب مؤسسة الزكاة، قادرة على جمع بين الحوكمة الشرعية والنظم المالية الحديثة.
2. تأسيس قاعدة معرفية تمهّد لبحوث أكثر عمقًا حول تقدير الوعاء الزكوي في بوركينا فاسو، ودراسة أثر توحيد الجهود الزكوية في الاقتصاد الوطني.
3. فتح أبواب جديدة للتعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة لتبادل الخبرات في إدارة الزكاة وتوظيفها في التنمية. وإمكانية دمج صناديق الزكاة المستقبلية مع التمويل الإسلامي (القرض الحسن – التمويل الصغير – الوقف) لبناء منظومة اقتصادية إسلامية متكاملة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب والمصادر التراثية:

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط/3، 1991م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح. بيروت: دار ابن حزم، ط/1، 2003م.
- القرطبي، محمد بن أحمد. أحكام القرآن. القاهرة: المكتبة التوفيقية، ط/1، 1988م.

- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، ط/1، 1997م.
- الماوردي، علي بن محمد. الإنصاف، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دمشق: دار الفكر، 1983م.
- المسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. الجامع الصحيح. بيروت: دار ابن حزم، ط/1، 2002م.
- النووي، يحيى بن شرف. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1989م.
- النووي، يحيى بن شرف. منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض. دمشق: دار الفكر، ط/1، 2005م.
- الشاطبي، إبراهيم بن إسحاق. الموافقات. القاهرة: دار المنار، ط/1، 1987م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. المغني، تحقيق: طه الزيني، محمود عبد الوهاب فايد، وعبد القادر عطا. القاهرة: مكتبة القاهرة، ط/1، 1969م.

ثانيًا: الكتب والدراسات المعاصرة:

- أبو زهرة، محمد. التكافل الاجتماعي في الإسلام. القاهرة: دار الفكر العربي، 1991م.
- الأخضري، عبد الرحمن. الإمام في مقاصد الأنام. بيروت: دار ابن حزم، ط/1، 2002م.
- التركماني، عدنان خالد. السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. عمّان: مؤسسة الرسالة، 1988م.
- العالم، يوسف حامد. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية. لبنان: الدار العالمية للكتاب، ط/1، 1992م.
- القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط/7، 2001م.
- القره داغي، علي محيي الدين. الزكاة ومقاصدها الشرعية. دمشق: دار الفكر، 2001م.
- قحف، منذر. الاقتصاد الإسلامي. الكويت: دار القلم، ط/2، 1981م.
- الفنجري، شوقي محمد. الإسلام والضمان الاجتماعي. السعودية: دار ثقيف للنشر والتأليف، ط/2، 1982م.
- المنيع، عبد الله بن سليمان. الزكاة في الإسلام. الرياض: دار الوطن للنشر، 2004م.
- حماد، نزيه. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط/3، 1995م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح. الأردن: دار عمار، ط/2، 1994م.

- الصدر، محمد باقر. اقتصادنا. بيروت: دار التعارف، 1987م.
- صالحي، صالح. المنهاج التنموي للبديل في الاقتصاد الإسلامي. عمّان: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006م.
- عبد الفتاح، مجدي. علاقة التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.
- عبده، موفق محمد. الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية. عمّان: دار الحامد للنشر، 2004م.
- العبادي، حامد محمد. حِكم الشريعة وأسرارها. مكة المكرمة: مطابع الصفا، ط/3، 1404هـ.
- زقور، أحسن. فقه العبادات وأدلته. بيروت: دار ابن حزم، ط/1، 2004م.

ثالثًا: البحوث والمقالات العلمية:

- شافعي، محمود. «الزكاة بين الفريضة الشرعية والضرورة الاقتصادية: دراسة في أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية.» مجلة الإحياء، مج 21، ع 29، أكتوبر 2021.
- ساسي، عمار. «قراءة في دلالات الفقر والزكاة.» مجلة رسالة المسجد، السنة السابعة، العدد الخامس، مايو 2009م.
- قدي، عبد الحميد. «الزكاة من منظور اقتصادي.» مجلة رسالة المسجد، العدد الثاني، 2003م.
- الرفاتي، علاء الدين عادل. «الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل». بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول : الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، 8–10 مايو 2007م.
- المعايطة، قيس سالم مجلي. «الزكاة في الإسلام ودورها في تحقيق السلم المجتمعي». بحث مقدم إلى مؤتمر مستجدات الزكاة، مملكة البحرين.

رابعًا: المراجع الأجنبية (باللغات الأوروبية):

1. Chapra, M. U. (2016). *The Islamic vision of development in the light of Maqasid al-Shariah*. Jeddah, Saudi Arabia: Islamic Research and Training Institute.
2. Hassan, M., & Ali, A. (2021). Islamic social finance and human capital development. *Journal of Islamic Economics and Finance*, 7(2), 45–62.
3. Islamic Development Bank (IsDB). (2020). *Annual Islamic social finance report*. Jeddah, Saudi

Arabia: IsDB.

4. Islamic Research and Training Institute (IRTI). (2020). *Zakat and economic development*. Jeddah, Saudi Arabia: IRTI.
5. Kahf, M. (2018). *Zakah and poverty alleviation*. Jeddah, Saudi Arabia: Islamic Research and Training Institute.
6. Mukhlishin, A., et al. (2025). Integration of zakah, waqf, and *qard hasan* for sustainable economic development. *International Journal of Islamic Economics*, 10(1), 1–18.
7. Sadeq, A. H. (2019). *Islamic economics and social justice*. Kuala Lumpur, Malaysia: Islamic Research Institute.

مكة المكرمة 12/15/ 2025